إشكالية التعميم في البحوث النفسية والتربوية

أ. عايش صباح

جامعة وهران - الجزائر

مركز نقد وتنوير للدراسات الانسانية

الإصدار رقم 11416

نيسان / إبريل 2016

إشكالية التعميم في البحوث النفسية والتربوية

أ. عايش صباح

ملخص الدراسة

التعميم هو القدرة على تطبيق نتائج من دراسة أو تجربة على نطاق أوسع من المجتمع المستهدف. يبحث هذا المقال، في إشكالية التعميم في البحوث النفسية. إذ قمنا بالتطرق إلى تعريف التعميم ومنطقه، وتعرضنا إلى أنواع التعميم في كل من البحوث الكمية والكيفية، حيث تم مناقشة ثلاثة نماذج من التعميم على النحو الذي اقترحه فايرستون وهي: التعميم الإحصائي، التعميم التحليلي، وكذا الانتقال من حالة لحالة "قابلية التحول". وأخيرا قمنا باستعراض بعض الانتقادات الموجهة للتعميم، والتي كانت تصب في مجملها حول عدم كفاية الحجج الاستقرائية (بوبر، 1959) أو بسبب طبيعة علم النفس وعدم ثبات ظواهره.

Abstract

Generalisation is the ability to apply the results from a study or experiment to the wider target population. In this article, I open a debate about the generalization problematic in psychological research .

we have addressed the definition of generalization and its logic, and we reviewed the types of generalization in both quantitative and qualitative research.

Three models of generalization, as proposed by Firestone, are discussed in this paper: classic sample-to-population (statistical) generalization, analytic generalization, and case-to-case transfer (transferability)

At last we presented some criticism of generalization, which was flowing in its entirety on the insufficiency of inductive arguments (POPPER, 1959), Or because of the nature of psychology and the instability of its phenomena.

مقدمة:

لقد أدى التفجر المعرفي الذي نعيشه اليوم إلى زيادة الحاجة إلى الدراسات والبحوث، التي أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى من أجل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم .

يعتبر البحث العلمي ميدانا خصبا ودعامة أساسية لتقدم ورفاهية الإنسان، باعتباره نشاطا فكريا منظما، يقوم على تقصي وتتبّع الحقائق حول مشكلة معينة وفق منهج خاص، من أجل حل مشكلة، أو استقصاء وضع معين، أو تصحيح فرضية، أو التحقق من صحة نتائج توصلت إليها دراسة سابقة. كما يهدف العلم إلى الاستفادة من الدراسات السابقة، على اعتبار أن المعرفة متراكمة، وتبدأ من حيث انتهى إليه الآخرون.

إن من أهم مبادئ البحث العلمي "التعميم"، الذي يتمثل في الوصول إلى حلول ملائمة أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة، ويعتمد على تماثل الجزئيات وتشابه الظروف.

حيث يتم تعميم نتائج العيِّنة موضوع البحث على مفردات المجتمع الذي أُخِذَتْ منه، ومن ثم تعميم ما يتوصل إليه الباحث على جزئية ما إلى جميع الحالات المتشابهة، والخروج بقواعد عامَّة يستفاد منها في تفسير ظواهر أخرى مماثلة. وإذا كانت عملية التعميم سهلة في العلوم الطبيعيَّة، فإنها لا تخلو من الصعوبة التي قد تجعل منها عملية محفوفة بالشك والارتياب في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

إذا كانت الظواهر الطبيعية تتميز بتجانس الصفات الأساسيَّة، فإن الأمر مختلف بالنسبة للعلوم الاجتماعيَّة، أين يختلف البشرُ في شخصيَّاتهم وعواطفهم ومدى استجاباتهم للمؤثِّرات المختلفة ممَّا يصعبُ معه الحصول على نتائج صادقة قابلة للتعميم.

يعتبر التعميم مصدر قلق كبير للباحثين في العلوم الاجتماعية والنفسية بصفة خاصة، حيث يشير هذا الأخير إلى صحة الفرضية التي تم اختبارها وتأكيدها عن طريق التحليل الكمي أو الكيفي، في المقابل فإن الفرضية التي تفتقر إلى مثل هذا التعميم هي فرضية عديمة الفائدة.

ولأن علم النفس أصبح علما مستقلا عن الفلسفة والفيزيولوجيا منذ سنة 1879م – حين أنشأ العالم الألماني (وليم فنتيليام فونت Wilhelm Wundt) أول مختبر لعلم النفس، يهتم ببحث ودراسة كل ما

يتعلق بالإنسان وأيضا التنبؤ بسلوكيات الأفراد والجماعات ورد فعلهم المستقبلي –، فإن تعميم النتائج أصبح أمرا مهما جدا، ليس فقط من خلال تحليل البيانات ومن ثم تعميم النتائج على مجتمع أو عينة أكبر، وإنما أيضا لإيجاد حلول لمختلف المشاكل النفسية لكل أفراد المجتمع والتحكم فيها .

من هذا المنطلق، فإن التعميم القائم على أخذ عينات غير صالحة، أو التطبيق عليها دون تمحيص واعتناء بمعايير التعميم، يمكن أن يؤدي إلى التقييم الخاطئ للتعميم في كثير البحوث والدراسات النفسية.

لذا فإن الغرض من هذا المقال هو توضيح مفهوم التعميم، وأهم أنواعه سواء تعلق الأمر بالبحوث الكمية أو الكيفية، ومن ثم التعريج على معوقات التعميم في العلوم النفسية والتربوية.

1- تعريف التعميم:

يعتبر "التعميم" مصدر قلق كبير للباحثين الذين يقومون بإنجاز دراساتهم وبحوثهم، فهو إلى جانب أمور أخرى، يشير إلى صحة النظرية في وضع مختلف بعد أن تم اختبارها والتأكد منها تجريبيا.

لذلك فإن النظرية التي تفتقر إلى مثل هذا التعميم هي تفتقر أيضا للفائدة العلمية.

ولأن علم النفس أصبح علما يتمتع بكل شروط ومبادئ البحث العلمي التي من بينها القدرة على التعميم كان لابد من التطرق لهذا المفهوم، ذلك أن عدم الالتزام بمعايير التعميم سيؤدي بكل تأكيد إلى تعميم خاطئ على المجتمع.

إن التعميم هو عملية انسانية شائعة، إذ نحن في حياتنا اليومية نقوم باستخلاص استنتاجات حول واقعنا من كمية محدودة من الخبرة. هذا يوفر علينا الجهد، ولكن يمكن أن يخدعنا، لأن تجاربنا قد تكون محدودة جدا أو انتقائية.

توضح الحياة الاجتماعية العديد من الأمثلة حول التعميم، على سبيل المثال لما نسمع الناس يتكلمون عن شخص يشتبه في أنه كذب أو سرق شيئا في الماضي؛ هذا سوف يثير شكوكنا أو على الأقل تحفظات ضد هذا الشخص بغض النظر عما إذا كان الشخص حقا قد سرق أو كذب، وعلى النقيض من ذلك، لو سمعنا الناس يتكلمون عن شخص ما بأنه حسن السلوك، فإننا سنأخذ عنه انطباعا جيدا حتى لو يكن ذلك صحيحا. وقس على ذلك في كل أمورنا اليومية.

إن هذه الأمثلة تعتمد على أحكام تتعلق بالأفراد، وذلك باستخدام كل المعايير التي يرون أنها مناسبة. في المقابل، يوفر علم الرياضيات والإحصاء بعض الطرق التي تزيد من صحة التعميم باتباع نفس القواعد من الملاحظة إلى الاستنتاج فاتخاذ القرار، لكنها لا تعتمد على أهواء الأفراد بل تعتمد على معايير علمية. "فالحقيقة العلمية لا بد أن تكون موضوعية ومشتركة بين المجتمع العلمي كله، ويوفر التعميم الإحصائي هذه الأرضية المشتركة للاتفاق". (Watt . :2002,50)

ينظر إلى التعميم على أنه الهدف الرئيسي من العلم، بوصفه عملية لصياغة النظريات العلمية.

وعند البحث عن التعاريف المتعلقة بمصطلح "التعميم"، نجدها تدور حول الصيغ التالية:

– استنتاج الصياغات العامة والقوانين العلمية من وقائع محددة. (Mayring: 2007)

-تعميم [مفرد]: ج تعميمات (لغير المصدر) وتعاميمُ (لغير المصدر)، مصدر عمَّمَ. بمعنى إطلاق الحكم عامًّا بعد استخلاصه بالاستناد إلى حالات خاصّة. أيضا انتقال من الجزئيّ إلى الكُلِّيّ أو من الخاصِّ إلى العامِّ "تعميم القضايا/ الأدلة/ النَّتائج". (معجم اللغة العربية المعاصرة: 1558، 2008).

-تشكيل المفاهيم العامة التي يتم استخلاصها من حالات معينة، أو قابلية هذه المفاهيم للتعميم، كما أنه حقيقة علمية يجري تعميمها حسب قاموس اكسفوردOxford (1989). (Lee Et al: 2003,221)

فالتعميم إذا هو المنطق الذي ينطوي على استخلاص استنتاجات واسعة من حالات معينة، أي تعميم النتائج التي تم الحصول عليها من عدد محدود(العينة) على المجتمع ككل.

إن التعميم هو نواة كل عمل علمي، وسمة أساسية للمعرفة العلمية، كما أنه الهدف من العلم في حد ذاته. وتتمثل سيرورة التعميم في انتقاله من الملاحظة إلى محاولة استخلاص استنتاجات لتركيبات أعم، والتي تمتد إلى الحالات المستقبلية، كما يوضح الشكل التالي:

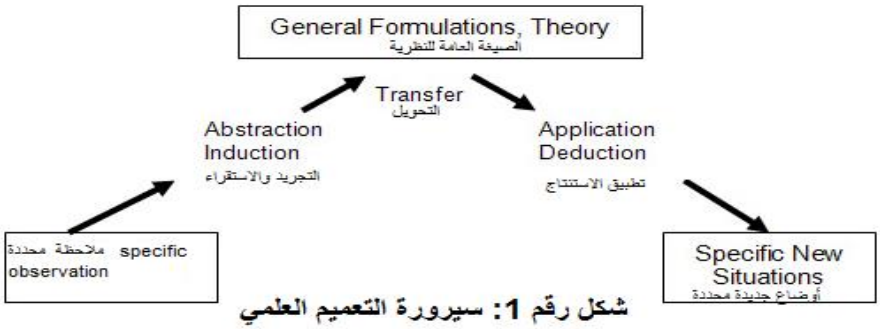

شكل رقم 1: سيرورة التعميم العلمي

صياغة البيانات الأعم لا تكون ممكنة إلا من خلال التجريد والاستقراء، فيما تربط الصياغة العامة للنظرية بين الصياغات العامة للبيانات الحالية والبيانات التي وضعت سابقا، والاستفادة من تلك النظريات هي أن نتمكن من تطبيقها على الحالات الجديدة التي نكتشفها عن طريق التكرار. ثم يأتي الاستنتاج أي استخلاص النتائج من تجربة ما، ومن ثم تطبيقها على وضع جديد. هذا الإجراء كما يبدو هو في صميم العمل العلمي.(Mayring) 2007:

في مجال البحوث التربوية والنفسية، يعتبر التعميم أمرا ضروريا في تطبيق الدراسات، إذ بدون تعميم، لن يكون هناك أي بحوث مبنية على أدلة علمية.

انطلاقا من هذا التصور، فإن التعميم ليس من الضروري أن يكون له بعد كمي أو إحصائي فقط؛ مع ذلك، إن العديد من الباحثين، سواء عند استخدام المنهج الكمي أم الكيفي، يقيدون أنفسهم بفكرة واحدة من التعميم، وهي، أخذ العينات على أساس إحصائي وتعميمها على مجتمع الدراسة. (Lee Et al 2003,221):

في البحوث الكمية، يعتبر التعميم الإحصائي المعيار الرئيسي لتقييم نوعية الدراسة. ويقوم هذا الاخير على درجة صدق نتائج الدراسة ومن ثم تعميمها على المجتمع ككل. مع ذلك، فإن التعميم عملية شائكة ومعقدة، ومعرضة للأخطاء حتى في الدراسات التي تقدم أدلة ذات جودة عالية.

أما بالنسبة للدراسات النوعية، فإن مسألة التعميم، أكثر تعقيدا، وإثارة للجدل. فالهدف من معظم الدراسات النوعية هو "الحصول على فهم متعمق ووصف شمولي للظاهرة الإنسانية. وإذا كان المنهج الكمي يسعى إلى التنبؤ واختبار الفروض وتطبيق النظرية على الواقع، فإن المنهج الكيفي لا يقتصر دوره على مجرد وصف الظاهرة بل يتعدى ذلك إلى بناء النظريات العلمية من خلال المشاهدات والخبرات التي يعيشها الباحث في دراسته".(القرني: 7)

لفهم منطق التعميم في أي نوع من أنواع البحوث، سواء كانت نوعية أم كمية فلا بد من الإشارة إلى أن التعميم يتطلب الاستقراء الذي "يهدف إلى الدراسة الدقيقة والتتبع الدقيق للجزئيات عن طريق الملاحظات بغرض دراستها وكشف المبادئ والقوانين التي تنظمها، حيث ينتقل نمط التفكير من الجزئي إلى الكلي"(عبد الحافظ: 1، 2000، 4).

إن صدق التعميم الاستقرائي في البحوث التربوية والنفسية كاف للوصول إلى تعميم النتائج.

في العلوم الطبيعية (ولاحقا العلوم الاجتماعية) أدت الرغبة في زيادة صدق النتائج إلى صقل التعميم نحو الاستدلال الاستقرائي على أساس الاحتمال.

إذا كانت التعميمات ممكنة في النظم الفيزيائية لأنها تتعامل مع قوانين ثابتة، فإن علم الاجتماع (بما فيه علم النفس) لا يدرس مواد جامدة، بل يدرس الإنسان فردا أو مجتمعا، سلوكا أو ثقافة. فالإنسان ليس مادة بل عقل، وهو ليس ساكنا بل متغير باستمرار، وقد يكون لدى الأفراد معان مختلفة لنفس الإجراءات أو الظروف.

لقد ترجل نقاد التعميم في العلوم الاجتماعية بالاعتماد على هذه السمة الاخيرة للشك في استحالة التعميم في العلوم الاجتماعية وعلم النفس. (Payne et al: 2005,296)

مع ذلك، تتوفر عدة أنواع من التعميم في مجال البحوث بصفة عامة وعلم النفس بصفة خاصة. سوف يتم التطرق إليها فيما سيلي.

أنواع التعميم:

لقد حاول الباحثون المختصون في المنهجية دراسة بنية التعميم، ومن بين هؤلاء "Firestone" "فايرستون" (1993) الذي وضع تصورا لأنواع التعميم يتكون من ثلاثة أنواع، يوفر إطارا مفيدا للتعميم في كل من البحوث الكمية والكيفية.

النموذج الأول: هو الاستقراء عن طريق أخذ عينة من المجتمع وهو ما يصطلح عليه (التعميم الإحصائي)، وهو النموذج الكلاسيكي الأكثر تداولا في البحوث الكمية.

النموذج الثاني: هو تعميم التحليلي، وهو نموذج له أهمية في البحث النوعي.

النموذج الثالث: هو الانتقال من حالة لحالة، وغالبا ما يصطلح عليه "قابلية التحول" "transferability". (Polit et al: 2010,1452)

سوف نتطرق لهذه الأنواع بشيء من التفصيل فيما يلي:

2-1- التعميم الإحصائي: Statistical generalization

التعميم الإحصائي هو العملية التي يتم من خلالها أخذ الاستنتاجات التي تستند إلى رصد عدد محدود من الحالات، وتمتد هذه الاستنتاجات لتغطية جميع الحالات غير الملحوظة الأخرى التي تناسب في نفس الفئة. ويطلق على مجموعة الملاحظات المحدودة "العينة" والعدد الإجمالي للحالات "المجتمع". (Watt:2002, 51)

فالتعميم الإحصائي إذا ينطوي على استنتاج النتائج من عينة ما، وتطبيقه على المجتمع الدراسي؛ وللقيام بذلك، يجب أن يتم اختيار العينة عشوائيا وتكون ممثلة للمجتمع. كما يجب أن يتم تحديد خصائص مجتمع الدراسة قبل اختيار العينة. (Mills et al: 2010, 891)

إن أفضل استراتيجية لتحقيق التعميم الإحصائي هو الاعتماد على المعاينة العشوائية (Polit et al .:2010,1452)، حيث تعطي هذه الأخيرة كل فرد من أفراد المجتمع الإحصائي الفرصة للمشاركة في البحث أو الدراسة.

يرجع تفضيل الطريقة العشوائية إلى أنها أفضل طريقة من حيث امكانية تمثيل المجتمع. إن الطريقة العشوائية يمكنها ضمان تمثيل أعلى للمجتمع، كما أنها تتطلب استخدام الإحصاء الاستدلالي الذي يمكن الباحث من تعميم النتائج على المجتمع، وإذا لم يتم اختيار العينة بطريقة عشوائية فإننا بذلك ننقض مسلما أساسيا من مسلمات الإحصاء الاستدلالي ولن تكون تعميماتنا على المجتمع صادقة.(محمود ابو علام: 2006، 164)

يعتبر هذا النموذج مثاليا في تحقيق التعميم، ومع ذلك، فإن الالتزام بتطبيق هذا الاسلوب في التعميم يبقى صعب التحقيق في البحوث الكمية المتعلقة بالعلوم الانسانية.

إن من أهم عيوب استخدام التعميم الإحصائي هو نقطة البداية: حيث يبدأ معظم الباحثين في المنهج الكمي بفكرة غامضة من المجتمع المستهدف. حيث يتم تحديد حجم العينة قبل اختيارها، وكذا الحصول على معلومات غير كافية عن المجتمع الذي سيسحبون منه العينة.

تعتبر العشوائية شرطا أساسيا للتعميم الإحصائي، لكن إلقاء اطلالة عارضة على البحوث والدراسات في مجال البحوث النفسية والتربوية العربية نجد أن الغالبية العظمى منها لا تنطوي على عينات عشوائية.

في دراسة "عفانه"(2011) حول أخطاء شائعة في تصاميم البحوث التربوية لدى طلبة الجامعة، توصل إلى أن الطلبة يركزون على عينات صغيرة الحجم لسهولة التعامل معها دون إعطاء أي اهتمام لمدى امكانية تمثيل هذه العينات للمجتمع الإحصائي من عدمه، إذ أنهم غير مدركين لقوانين اختيار العينات المثلة للمجتمع الإحصائي ولا يعرفونها. كما أن الطلبة لا يمتلكون قدرة على تطبيق معايير العشوائية في اختيار العينات، " إذ يفترض أن يختار الطالب عينة تحمل خصائص المجتمع الذي اشتقت منه، بحيث يكون هناك تجانس بين العينة والمجتمع الإحصائي سواء أكانت العينات مختارة بطريقة عشوائية بسيطة أو عشوائية منظمة أو عشوائية طبقية. (عفانه: 2011، 320)

في بعض الدراسات النادرة يتم اختيار عينات عشوائية من المشاركين إلا أنه لا يكون هناك تعاون من قبل المشاركين، وهو ما يعني أن المعاينة العشوائية لا تؤدي في كثير من الأحيان إلى النتائج المرجوة منها.

مع ذلك، فإن "العشوائية" ماتزال مهيمنة في البحوث الكمية (بغض النظر عن تحقق شروطها أم لا). لتبقى العينات العشوائية التي يقوم فيها الباحثون بالتحايل في تطبيق الاختبارات الإحصائية لتحليل البيانات الخاصة بهم تمثل انتهاكا لافتراض العشوائية.

2-2-التعميم التحليلي Analytic generalization

يختلف التعميم التحليلي عن التعميم الإحصائي، حيث أنه لا يعتمد على تعميم النتائج على المجتمع من خلال الإحصاء الاستدلالي والمعاينة العشوائية، ويستخدم غالبا في البحوث الكمية.

التعميم التحليلي يبحث إمكانية تطبيق عناصر نظرية ما في حالات متعددة، حيث يوظف النتائج التجريبية "لدراسة الحالات" لتفسير النظرية الحالية، وتتم مقارنة نتائج "دراسة الحالة" الحالية مع نظرية سبق وضعها.

يتلخص هذا الأخير في إمكانية تطبيق عناصر النظرية في حالات متعددة، وهي تعتبر جزءً مهما من البحوث التي تسعى لاختبار صدق نظرية ما عن طريق جمع بيانات ثم التحقق فبناء نظرية.

إذا كان التعميم الإحصائي يعتمد على العينة والمجتمع الإحصائي، فإنه في دراسة الحالة يصعب علينا إجراء ذلك. في هذا الصدد يقول "ين" "Yin" (2009) "....إن قلق الباحثين في "دراسات الحالة" يدور حول توفرها على أساس قليل من التعميم العلمي.

حيث يتبادر إلى الأذهان في كثير من الأحيان التساؤل التالي: كيف يمكن التعميم من حالة واحدة؟". في الواقع، الحقائق العلمية نادرا ما تبنى على أساس تجربة واحدة؛ وعادة ما تستند على مجموعة متعددة من التجارب التي يعاد تطبيقها على نفس الظاهرة في ظل ظروف مختلفة.

الجواب هو أن "دراسات الحالة" مثلها مثل التجارب، هي تعميم لأطروحات نظرية، وليس على المجتمع. بهذا المعنى، فإن دراسة الحالة، مثل التجربة، لا تمثل "عينة". وعند القيام بإجراء دراسة الحالة سوف يكون هدفك توسيع وتعميم النظريات (التعميم التحليلي) وليس (التعميم الإحصائي).(Yin, 2009: 15

وفقا لـ"ين" "Yin" (1984)، في التعميم التحليلي نسعى إلى تعميم مجموعة معينة من النتائج لنظرية أوسع.

أما " فيرستون " "Firestones"، فيرى أن التعميم إلى نظرية(التعميم التحليلي) يتمثل في تقديم الأدلة التي تدعم (ولكن لا يثبت بشكل قاطع) هذه النظرية. (Shekedi:2005,192)

التعميم التحليلي في الدراسة النوعية يكون أكثر أهمية عند نقطة التحليل والتفسير. من خلال التحليل الاستقرائي الدقيق، مع استخدام استراتيجيات تؤكد مصداقية الاستنتاجات، يمكن للبحث النوعي أن يصل إلى التعميمات بشأن هذه الظاهرة قيد الدراسة. (Polit et al1453 ,2010)

حيث تنطلق البحوث الكيفية من منطلق منهجي يفترض أن الظاهرة الانسانية ظاهرة متغيرة ونسبية وهذا يتطلب فهمها في السياق الذي تحدث فيه والواقع المرتبط بها. ومن هنا يجب البدء من الجزئيات المتكونة من الملاحظة بالمشاركة والمعايشة للواقع كما هو وصولا إلى أنماط من التفسير والتحليل لإيجاد العلاقات، ثم من ذلك استنتاج فرضيات مبدئية، وأخيرا الوصول إلى نظريات يمكنها تفسير الظاهرة المدروسة(القرني: 10).

لإجراء التعميم التحليلي، يمكن للباحث الرجوع إلى الإطار النظري المفاهيمي لمعرفة مدى تناسب مفاهيم ونماذج النظرية مع جمع البيانات وتحليلها. (Shekedi: 2005. ,192)

في "موسوعة بحوث دراسة الحالة" " Encyclopedia of Case Study"Research، وصف "يين" "Yin" عملية التعميم التحليلي باعتباره يتكون من خطوتين:

أولا: الطرح المفاهيمي الذي يقوم به الباحث يجب أن يُظهر كيفية ارتباط نتائج البحث الكيفي(دراسة الحالة) بنظرية معينة أو بناء نظري....

ثانيا: يتم تطبيق نتائج "دراسة الحالة" على الحالات مماثلة. (Yin, 2010,20,21)

كما هو الحال بالنسبة للتعميم الإحصائي، فإن التعميم التحليلي المثالي صعب التحقيق.

حيث يتعين الاعتماد على نظرية واضحة في بداية البحث، كما ينبغي أن تظهر النتائج إما الطعن في النظرية أو دعمها، فإذا كانت النتائج تدعم النظرية، يحتاج الباحث إلى حجة منطقية وسليمة ليظهر كيف يمكن تعميم هذه النتائج على حالات مماثلة.

2-3- تعميم حالة بحالة، (قابلية التحول) Transferability

بينما للتعميم الإحصائي والتحليلي تاريخ طويل نسبيا في العلوم الاجتماعية، ظهر تعميم حالة بحالة من خلال الجهود التي بذلت مؤخرا لاستخدام الأساليب النوعية في تقييم البرامج.(Shekedi: 200.191)

فالبحث النوعي يعتمد على دراسة مكثفة لعدد صغير من الحالات. هذا حتما، سيثير تساؤلات حول مدى تمثيل تلك الحالات، وكيف أن ما عثر عليه في الحالات القليلة سيتم العثور في أماكن أخرى في حالات مماثلة.

غالبا ما تثار هذه القضية الشائكة من خلال هذا التساؤل: "كيف يمكن التعميم على أساس هذا العدد الصغير؟. من الناحية المنهجية والإحصائية، هذا سؤال معقول.

البحوث التي تعتمد على عينات صغيرة وبيانات نوعية تحتاج إلى وسيلة بديلة لمعالجة هذه المسألة.

هذه الطريقة البديلة هي ما يسميها "لينكولن وغوبا" "Lincoln and Guba" (1985)، (قابلية التحول transferability) أو تعميم حالة بحالة حسب "فيرستون" "Firestone"(1993).

حيث توصف بأنها هي عملية إبداعية يستخدم فيها الباحث المعلومات عن حالة معينة تم دراستها، للوصول إلى حكم حول مدى انطباقها على حالات أخرى مماثلة.

يصبح السؤال الآن: "إلى أي مدى يمكن نقل النتائج إلى حالات أخرى؟ بدلا من: "إلى أي مدى يحتمل وجود هذه النتائج في حالات أخرى؟".

يحتاج الباحث لمعرفة مدى إمكانية نقل النتائج إلى تقديم معلومات عن المقارنات، كي يتمكن الآخرون من الاستدلال على أهمية تطبيق هذه النتائج على أشخاص آخرين، أو دراسات الحالة، أو منظمات، وما إلى ذلك.

بعبارة أخرى، لقياس مدى قابلية النتائج للتحويل، فإن الباحث يحتاج إلى أن يقدم التفاصيل ذات الصلة التي تم على أساسها المقارنة.

على سبيل المثال، إذا أردنا تعميم نتائج عادات الأكل لدى الشباب التي تم الحصول عليها عن طريق المقابلات مع 55 طالبا في مدرسة واحدة، فإنه من الصعب القيام بهذا التعميم على جميع الطلاب في جميع المدارس.

مع ذلك، فإن الحصول على معلومات متناسبة مع النتائج من حيث السن، والجنس، والعرق لدى الطلاب، وكذا السياق الاجتماعي للمدرسة يجعل من الممكن التفكير في كيفية نقل النتائج وتعميمها على للطلاب في مدارس مماثلة .(Denscombe: 2014,299).

3- معوقات التعميم في العلوم النفسية والتربوية:

سوف نتناول بعض الانتقادات الموجهة للتعميم في البحوث النفسية والتربوية بصفة خاصة والظواهر الاجتماعية بصفة عامة من منظور منطق التعميم في حد ذاته، ومن منظور طبيعة علم النفس وخصائصه.

لقد أصبح التعميم ضرورة لا بد منها في العلم، وذلك لأهميته. إذ بالرغم من وجود بعض المآخذ والسلبيات على التعميم، إلا أنه كان يتم تغاضيها واعتبارها غير موجودة. فالنظرية العلمية قد تحظى بالقبول رغم ما تحمله من مآخذ.

لقد عارض الكثير من الباحثين التعميم بهذا المفهوم، نذكر على سبيل المثال " كارل بوبر"، الذي رفض الانطلاق من الاستقراء والوصول إلى أحكام عامة، وبرر ذلك من خلال مثاله الشهير المتصل بطائر البجع. فعندما نقول، إن جميع طيور البجع بيضاء، فهذا قانون كلي مستخلص من ملاحظات، لكن هل رأينا حقاً كل الطيور؟ بالتأكيد لا. فمهما تعددت ملاحظاتنا تبقى ملاحظات لعدد محدود من طيور البجع، لا لكلها. ومن ثمّ فلا معنى للقول إن التجربة تثبت لنا أن كل البجع أبيض اللون. وبالتالي، فالحكم الكلي

"كل البجع أبيض" مثبت ومتحقق بفعل الملاحظة التجريبية، لا معنى لذلك لأنه ليس ثمة عدد من التجارب بإمكانه أن يثبت نظرية ما، بينما تكفي تجربة واحدة لتفنيدها؛ فلو وجدنا طائر بجع ولو واحداً غيرَ أبيض (أسود مثلاً)، فإن هذه الملاحظة التجريبية الواحدة كافية لدحض النظرية وتفنيدها. ومن ثم، فالنظرية تبقى صالحة ما دامت لم تفند، وليس لأنها متحققة تجريبياً. (Mayring:2007)

إن التعميم القائم على أخذ العينات هو مفهوم صحيح، ولكن التطبيق دون تمحيص لها يمكن أن يؤدي إلى تقييم غير لائق للتعميم.

كما أن منطق التعميم في الدراسات التربوية والنفسية يشير إلى التطبيق على عينة، ومن ثم تعميمها على المجتمع ككل، وهذا هو منطق الاستقراء.

وبالنظر لاعتماد التعميم على الاستقراء فإن هذا حتما سيقودنا إلى توضيح مشكلة الاستقراء التي ارتبطت بـــ" هيوم"– حتى أن بوبر وصف مشكلة الاستقراء بمشكلة هيوم –، الذي وجد أن الاستقراء المعتمد كمنهج للعلم، وما يتمتع به من ثقة، ليس له ما يبرره، لا من الوجهة المنطقية ولا من الجهة التجريبية.

حيث يرى أن تعاقب السبب والنتيجة يجعلنا نعتقد بوجود علاقة سببية ضرورية في حين أن هذا الاعتقاد مجرد عادة ذهنية، وهكذا لا يرتكز الاستقراء إلا على هذه العادة، التي ولدها فينا تكرار الحوادث مطردة، فنعتقدها قانونا شاملا ثابتا يتجاوز الزمان والمكان.(عي: 2008، 34)

"كامبل وستانلي" "Campbell and Stanley"(1963) لفتا الانتباه إلى "بعض المشاكل المؤلمة في الاستقراء".

هذه المشاكل مؤلمة بسبب الإحجام المتكرر في قبول رفض هيوم للاستقراء، مما أدى إلى أن التعميم العلمي أصبح غير مبرر منطقيا بشكل تام. ويرى الباحثان أنه في حين أن مشاكل الصدق الداخلي للعينة قابلة للحل في حدود منطق الاحتمال الإحصائي، فإن مشاكل الصدق الخارجي(التعميم) غير قابلة للحل منطقيا بشكل قاطع. فالتعميم عن طريق الاستقراء يعتمد على الإحصاء. وهذا العلم ليس يقينيا، بل هو علم احتمالي. مما يجعلنا نشك في التعميم.(Lee Et al: 2003,226)

لكن الاستقراء ضروري لأي مسعى علمي كبير، ولا غنى عنه في البحوث والدراسات العلمية بما فيها علم النفس وعلوم التربية، لذا حذر " Lee and Baskerville " "لي وباسكرفيل" (2003) من أن

التطبيق دون تمحيص إحصائي ثم التعميم من خلال أخذ العينات كمعيار لجميع المجتمع الإحصائي قد يؤدي إلى تقييمات غير ملائمة للعديد من الدراسات.

كما أن "التعميم الإحصائي الذي يحدث عندما يلاحظ الباحث سمة من سمات عينة من المجتمع ثم يستنتج أن المجتمع نفسه لديه هذه الصفات، ضمن هامش الخطأ أمر مقلق، وقد دعم الباحثان مشكلة هيوم الاستقراء لدعم طرحهم بأن التعميم الإحصائي غير مبرر.(Lee SA. Et al: 2003)

الأمر الثاني الذي يمكن أن يعيق عملية التعميم وهو طبيعة علم النفس باعتباره من بين العلوم الانسانية والاجتماعية.

إن العلوم الإنسانية والاجتماعية على اختلاف أنواعها، وتعدد فروعها مثلها مثل العلوم الطبيعية، فليست الطريقة العلمية أو المنهج العلمي في البحث وقفا على العلوم الطبيعية والتطبيقية، كما يظن البعض، وإنما يمكن تطبيقها في العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة، ولكن الاختلاف يكمن في دقة النتائج، خاصة وأنه يعود إلى طبيعة المشكلات التي تواجه الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.(بن صغير: 2013، 30)

يرى "بوبر" (1959) في هذا الصدد أن قدرة العلوم الاجتماعية على تتبع طريقة التعميم المستخدمة في العلوم الطبيعية ينشأ عنه نظرية كاذبة ومضللة إلى حد خطير، وذلك لأنها نظرية تنكر على المجتمع أن يتطور أو يطرأ عليه تغير ذو شأن، أو هي تنكر أن يكون للتطورات الاجتماعية إن وجدت أي أثر في الأمور المنتظمة الأساسية في الحياة الاجتماعية".(بوبر: 1959 : 12).

وتتجلى هذه الصعوبة من خلال صعوبة الوصول إلى قوانين واضحة وثابتة نظرا لتغير الظاهرة الاجتماعية باستمرار.

كما أن النظريات المُتوصل إليها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية تبقى نسبية ولا تتسم بالدقة والصرامة العلمية التي تميز العلوم الطبيعية، ويعود السبب في ذلك إلى أن العلوم الطبيعية تتعامل مع مواد جامدة يمكن دراستها وتحليلها بدون تحيز، وإجراء التجارب عليها مختبريا وتكرارها، واستخدام أقصى درجات الضبط والتقني للخروج بنتائج دقيقة ومؤكدة ترتقي إلى مستوى القانون. بخلاف الظواهر الإنسانية والاجتماعية فهي غير ثابتة، ومواضيع بحثها، هو الإنسان ونشاطاته في كل المجالات، وهو ما يثير إشكاليات وصعوبات في مجال البحث.(بن صغير: 2013، 30)

علم النفس كغيره من العلوم الانسانية والاجتماعية، يهتم بدراسة سلوك الانسان، حيث يقوم الباحثون باختيار عينة من المجتمع الذي يراد دراسته، ومن ثم تعميم النتائج على المجتمع ككل.

إن من أهم الخصائص الرئيسية لعلم النفس هو الشمولية. وهذا الافتراض مؤداه أن أساس السلوك البشري هو نفسه بالنسبة لكل فرد عبر الثقافات والمجتمعات المختلفة. لذلك، عندما يقترح باحث نفسي فرضية، يفترض أن هذا صحيح بالنسبة لجميع الأفراد ما لم يثبت عكس ذلك. هذا يدل على أن علماء النفس في سعي دائم لمحاولة تعميم النتائج التي توصلوا إليها إلى جميع الناس، وليس مجرد العينة التي تم اختبارها. مع ذلك، نظرا للاعتبارات التي تم ذكرها سالفا فإنه من المشكوك فيه ما إذا كان من الممكن تعميم النتائج من عينة صغيرة إلى المجتمع ككل.

إن اختيار عينات من المجتمع المستهدف هي الطرق الأكثر فعالية في اختبار النظريات، والنتائج التي يتم الحصول عليها بعد ذلك، عادة ما يتم تطبيقها على نطاق أوسع من المجتمع الذي تم أخذ العينة منه.

إلا أن ذلك لا يخلو من المخاطرة، ذلك أن الأدوار الثقافية والآراء تلعب دورا في التأثير على المعتقدات والسلوكيات.

إن من اكبر المشاكل التي تتعلق بالتعميم في بحوثنا التربوية في العالم العربي هي العينة التي يتم استخدامها للحصول على النتائج.

كما ذكرنا سابقا فإن من أهم شروط تحقيق التعميم الإحصائي هو المعاينة العشوائية، كونها تضمن لكل عنصر في المجتمع نفس الفرصة للاختيار مثل أي عنصر آخر، إلا ان واقع البحوث اليوم يظهر أنه لا يتم استخدام الأسلوب العلمي الإحصائي في اختيار العينات، إذ غالبا ما يستخدم الباحثون متطوعين في دراساتهم، وهذا يجعل من الصعب التعميم لأن المشاركين قد لا يكونوا ممثلين للجمهور المستهدف.

إذ يختار الباحث أفراد عينته بالصدفة، أي دون ترتيب سابق معهم. كأن يختار الباحث عدداً من الطلاب عند خروجهم من الجامعة أو المدرسة ويعطيهم أسئلة يجيبون عليها. والأدهى أن الكثير يتعاملون مع هذا النوع من المعاينة على أنه معاينة عشوائية، ولا يفرقون بين عينة الصدفة والعينة العشوائية، ويشيرون إليها في بحوثهم على أنها معاينة عشوائية. إن هذا النوع من العينات لا يمثل أفرادها مجتمع الدراسة بصورة دقيقة، وبالتالي فإنه من الصعب تعميم نتائج الدراسة على كل المجتمع الأصلي. وهذه

الطريقة من المعاينة تشمل قطاعا كبيرا من بحوثنا وبهذا فإن نسبة كبيرة من بحوثنا لا يمكن تعميمها وهكذا تصبح نتائجها منحصرة فقط في العينة التي تم التطبيق عليها.

ومن العوامل التي يمكن أن تؤثر على القدرة على التعميم من النتائج هو مسألة تحيز المشاركين. وهذا ينشأ بسبب حقيقة أن الباحث في علم النفس يقوم بدراسة الافراد الذين هم على استعداد للمشاركة في البحث فقط.

الخاتمة:

إن من أهم المعايير الأساسية لعلم النفس "كعلم" هو قدرته على تعميم النتائج إلى المجتمع ككل. لكن هذا التعميم يصطدم بالكثير من العوائق التي تجعل منه أمرا بالغ الصعوبة في كثير من الأحيان، فبالإضافة إلى خصوصية الظواهر النفسية التي لا تتسم بالثبات، هناك نقص كبير لدى الباحثين بالأساليب العلمية التي يتم اتباعها أثناء اختيار العينة، مما يجعلها غير ممثلة للمجتمع الاصلي.

يعتبر التعميم أمرا ضروريا في علم النفس، ولكن هناك حاجة إلى اختيار عينات ممثلة قدر الإمكان للجمهور المستهدف كي يكون التعميم صحيحا.

ومن أجل القيام بذلك بشكل صحيح نحتاج إلى حل كثير من المشاكل المعقدة التي تتعلق بالمفاهيم المشوهة حول استخدام الأساليب الإحصائية في علم النفس، إذا تحقق ذلك، سينظر إلى علم النفس بطريقة أكثر علمية، ويمكن أن تكون نتائجه أكثر وضوحا واتساقا وموثوقية.

مراجع الدراسة

– أحمد مختار عبد الحميد عمر(2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب الطبعة : الأولى.

– القرني، محمد مسفر. منهج البحث الكيفي والخدمة الاجتماعية العيادية. جامعة أم القرى.

– بن صغير، عبد المومن.(2013).الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحدود الموضوعية العلمية، مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد الأول، ص ص 25 –40.

– عبدالحافظ، إنجي.(2006).حمدي دور الاستقراء في البحث العلمي: دراسة وتقييم موقف كل من المؤيدين والمعارضين(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عين شمس.

-عفانه، عزو إسماعيل.(.(2011أخطاء شائعة في تصاميم البحوث التربوية لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات، مؤتمر البحث العلمي: مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه، الجامعة الاسلامية، غزة.

-عي عثمان(2008).بنية المعرفة العلمية عند غاستون باشلار(رسالة ماجستىر غير منشورة)، جامعة قسنطينة.

–بوبر كارل.(1959). عقم المذهب التاريخي، دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية، ترجمة: عبد الحميد صبرة، دار المعارف، الاسكندرية.

-Denscombe,M.(2014).The Good Research Guide: For Small-scale Social Research Projects,McGraw-Hill Education (UK)

-Lincoln, Yvonna & Guba, Egon (1985). Naturalistic Inquiry: London: Sage .

-Lee, A. S., and Baskerville, R. L.)2003(. "Generalizing Generalizability in Information Systems Research," Information Systems Research (14:3), pp. 221-243

-Mayring,P.(2007). On Generalization in Qualitatively Oriented Research, Forum Qualitative Sozialforschung/Forum: Qualitative Social Research,Volume 8, No. 3, Art. 26

-Mills,J.A.,Durepos,G.,Wiebe,E.(2010).Encyclopedia of Case Study Research: L Z; Index, Volume 2,SAGE.

-Payne, Geoff and Williams, Malcolm (2005) 'Generalization in Qualitative Research', Sociology, 39 (2), 295–314

-Shekedi A(2005). Multiple Case Narrative: A Qualitative Approach to Studying Multiple Populations. John Benjamins Publishing.

-Yin, R. (2010). 'Analytic Generalization.' In Albert J. Mills, G. Durepos, & E. Wiebe (Eds.), Encyclopedia of Case Study Research. (pp. 21-23). Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, Inc.

-Yin,R.)1994(. Case Study Research: Design and Methods,2nd ed. Sage